الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

The People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

Ministry Of Higher EducationAnd Scientific Research

المركز الجامعي صالحي أحمد-النعامة -Salehi Ahmed University Center –Naama-

معهد الآداب واللّغات قسم اللّغة والأدب العربي

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

بعنوان:

المفهوم التداولي في التراث العربي
- الأمر والاستفهام أنموذجا-

الميدان: لغة وأدب عربي الشعبة: دراسات لغوية التخصص: لسانيات عربية

إشـــراف الأستاذ:

عزوز هواري.

إعـــداد:

فاطمة الزهراء فدفاد.

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

أ.د. محمد أحمد دويس (أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي صالحي أحمد) رئيسًا.

أ. هواري عزوز(أستاذ مساعد-أ-، المركز الجامعي صالحي أحمد) مشرفًا ومقررًا.

د. محمد الصالح بوضياف(أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي صالحي أحمد) ممتحنًا.

الموســـم الجـامعي:1444 هـ- 1445هـ / 2023م-2024م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة –

معهد الآداب واللغات — قسم اللغة والأدب العربي

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : فاطمة الزهراء عزقاد

الصفة (طالب – أستاذ – باحث) طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 101852196

الصادرة بتاريخ : 2021/03/23

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب واللغات

قسم : اللغة والأدب العربي

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج – مذكرة ماستر – مذكرة ماجيستير– أطروحة دكتوراه) عنوانها : المفهوم التداولي في التراث العربي الأمر والاستفهام نموذجا-

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : 2024/05/28

توقيع المعني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء:

بسم الله الرّحمن الرحيم:

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمِ

الحمد لله على لذّة الإنجاز، الحمد لله عند البدء وعند الختام

إلهي لا يطيب اللّيل إلاّ بذكرك.

ولا يطيب النهار إلاّ بشكرك.

ولا يطيب الخطاب إلّا بذكرك جلّ جلاله.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار، أبي العزيز الغالي.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، أمي الغالية.

إلى من قال فيهم ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾، إخوتي.

فاطمة الزهراء فرفاد

كلمة شكر:

نتقدّم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، أساتذتنا الكرام

ونخصّ بالذكر أستاذنا الفاضل **"عزوز هواري"**

الذي كان خير سند وأفضل موجّه لنا في إعداد هذا البحث

كما نتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلّ من كان عونا لنا و زرع التفاؤل في دربنا.

فاطمة الزهراء فرفاد

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد

فتعدّ التداولية اتّجاها لغويّا حديثا في الدّرس اللّساني الحديث، فهي تعنى بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال وفي سياقات مختلفة، كما تهتمّ بدراسة العلاقة بين المتكلّم والسّامع، بكلّ ما تعتريه هذه العلاقة من مقاصد المتكلّم وقدرة السّامع على فهم تلك المقاصد لتحقيق النّجاح في التّواصل والوصول إلى مقاصد المتكلّم، إذ لا يمكن الحديث عن التداولية دون استحضار نظرية أفعال الكلام التي تعدّ من أهمّ المفاهيم التي تناولها الدّرس التداولي، حيث تقوم على مسلّمة مفادها الأقوال أفعال ذات صبغة اجتماعية تسعى إلى تحقيق شيء وفق سياق محدّد.

وكانت لهذه النظرية إرهاصات في تراثنا العربي ضمن أسلوبي الخبر والإنشاء، ومن هنا كان للأمر والاستفهام أهميّة كبيرة في التراث العربي، ومن هذا المنطلق ارتأينا أن نختار موضوع بحثنا حول المفهوم التداولي في التراث العربي "الأمر والاستفهام" من أجل اكتشاف مدى ارتباط التداولية بالتراث العربي القديم(النّحوي والبلاغي)، وكشف أبعاد التداولية للأمر والاستفهام، ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع منها:

- ✓ الاهتمام باللّسانيات التداولية، ورغبتنا في زيادة التعمّق في هذا المجال، ولا ننسى توجيهات الأساتذة، وأهل الاختصاص الذين حفّزونا وزرعوا في نفوسنا الرّغبة لدخول هذا الميدان بشوق تحفّه تعليماتهم وتوجيهاتهم.
- ✓ مواكبة التجدّد في البحث العلمي باعتبار التداولية ميدان لتجديد المصطلحات.

وتكمن أهميّة هذا البحث في عرض أهمّ الأغراض التداوليّة المتعلّقة بالاستفهام والأمر وأهمّ التّصنيفات التداولية لأفعال الكلام، كما يرصد البحث أهمّ المصطلحات المتعلّقة بميدان اللّسانيات التداولية، ويفتح هذا البحث باب النقاش للحديث عن الجهود العربية وسبقها في هذا الميدان.

وينطلق هذا البحث من إشكالية مهمّة جاءت كالآتي:

- إلى أيّ مدى أسهمت الجهود العربية (البلاغية والنحوية) القديمة في بلورت نظرية الأفعال الكلامية، وتحديد الأبعاد التداولية للأمر والاستفهام؟

وهذه الإشكالية بدورها ترصد لنا مجموعة من التّساؤلات والاستفسارات منها:

- ما أهم المفاهيم التداولية؟
- ما أهمّ المعاني التي يخرج إليها الأمر والاستفهام تداوليا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والتّساؤلات المرافقة لها، أثارنا أن نقسّم بحثنا على وفق الخطّة المتّبعة، وجاءت على النّحو الآتي: مقدّمة وفصلين: نظري وتطبيقي، ثمّ خاتمة.

أوّلا: الفصل الأوّل، عنون ب**(ماهية التداولية)** تناولنا فيه مفهوم التداولية ونشأتها، ثمّ التّعرّف على علاقة التداولية بالعلوم الأخرى، ثمّ ذكرنا أبرز محاورها الكبرى بشيء من التّفصيل.

ثانيا: الفصل الثاني، ورد بعنوان **(تداوليّة الأمر والاستفهام بين التراث العربي، والجهود التداولية الحديثة)** وهو الفصل التّطبيقي، حيث وقفنا فيه على مفهوم الكلام عند النّحويّين والبلاغيّين، بالإضافة إلى الحديث عن الخبر والإنشاء، وأهمّ التّقسيمات التي جاء بها الدّارسون ثمّ انتقلنا إلى تداوليّة الأمر والاستفهام، لنصل في الأخير إلى خاتمة احتوت على أهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذه الدّراسة، ولتحقيق

محطّات هذه الخطّة اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع التي كانت زادا وعونا لنا في إنجاز وإتمام هذا البحث، نذكر منها:

- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي.
- آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، لمحمود أحمد نحلة.
- في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس اللّغوي القديم، خليفة بوجادي.
- المنحنى التداولي في التراث اللّغوي، خديجة محفوظ محمد الشنقيطي.
- الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابن فارس.

أمّا آليّة الدّراسة ومنهجها، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التّحليلي نظرا لمتطلّبات البحث المتعلّقة بوصف ظاهرة الأفعال الكلامية وخاصّة التي تعلّقت بالأمر والاستفهام،وكذا تحليلهما بالتّركيز على الجانب التداولي.

كما لا يخلو أيّ بحث من الصّعوبات فقد اعترضتنا بعض العوائق في إنجاز وإعداد هذا البحث منها: تشعّب الموضوع وتداخله مع عدّة علوم، ومن تم الصعوبة في السيطرة على بعض الجوانب منه.

وفي باب الختام نرجو أن نكون قد وفّينا البحث حقّة أو جزء منه، ونسأل الله أن نكون قد وفّقنا فيما نوينا من خدمة خالصة، من خلال هذا الجهد العملي المتواضع.

ولا يسعنا في الأخير إلاّ أن نتوجّه إلى المولى عزّ وجل بخالص الحمد والشكر فما توفيقنا إلاّ به، كما نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف" **هواري عزوز**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيّمة والله الموفّق والمعين، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات.

النعامة في: الأحد 26 ماي 2024م

الطالبة: فاطمة الزهراء فدفاد.

الفصل الأوّل: ماهية التداولية.

- أوّلا- مفهوم التداولية(لغة واصطلاحا).
- ثانيا- نشأة التداولية.
- ثالثا- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى.
- رابعا- المحاور الكبرى للتداولية.

أوّلا-مفهوم التداولية:

أ. التداولية لغة:

تناولت المعاجم العربية الجذر اللّغوي "دَوَل" بمفاهيم مختلفة التي تخدم بعضها في الأساس، وقد وردت في مقاييس اللّغة لابن فارس «الدال والواو واللاّم أصلان، أحدُهما يدلّ على تحوُّل شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدلّ على ضعفٍ واسترخاء، فأمّا الأوّل فقال أهل اللّغة: اندَالَ القومُ إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، وأمّا الأصل الآخر فالدَّوِبلُ من النَبت: مايبس لعامِهِ، قال أبو زيد: دال الثّوب يدُول إذا بلى، وقد جعل وُدُّهُ يدُول أي يَبلَى، ومن هذا الباب اِنْدَالَ بطنُهُ أي استرخى»[1].

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري «دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فُلان من عدوّهم جعل الكرّة لهم عليه، اِسْتَدِلِ الأيام فالدهرَ دُوَلْ، والله يداول الأيّام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم، وتداولوا الشيء بينهم»[2].

وجاء في معجم لسان العرب لابن منظور: «الدَّولة والدُّولة: العقبة في المال والحرب سواء، وقيل: الدُّولة بالضّم، في المال، والدَّولة بالفتح، في الحرب، وقيلَ همَا لُغتان فيهما، والجمع دُوَل ودِوَل، وقال الزّجاج: الدُّولة اسم شيء يُتداول، والدُّولة الفعل والانتقال من حال إلى حال، وتداوَلنا الأمر أخذناه بالدُّول، وقالوا: دَواليكَ أي مداولة على الأمر، قال سيبويه: وإن شئْتَ حملتَهُ على أنّه وقع في هذه الحال، ودالت الأيّام أي دارت، والله يدَاولها بين النّاس»[3].

[1] ابن فارس، مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دط، ج2، 1979م،ص ص314- 315.

[2] أبو القاسم الزمخشري،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، ج1، 1998م، ص 303.

[3] ابن منظور،لسان العرب،أدب الحوزة، إيران، دط، مجلد 11، 1405ه،ص252.

وذكر "خليفة بوجادي" أنّ من شواهد استخدامه في القرآن الكريم[1]، قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[2].

من خلال التمعّص في هذه التعاريف اللّغوية نخلص إلى أنّها تشترك في مفهومين هما:التحوّل والانتقال، ممّا يدلّ على تقارب التّفسير اللّغوي للكلمة.

ب. التداولية اصطلاحا:

حظيَت التداولية باهتمام كبير من قبل الدّارسين والباحثين اللّغويين، ممّا جعل كلّ واحد منهم يخصّها بتعريف يختلف عن الآخر، بحيث « يعود مصطلح التداولية Pragmatics بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي **"تشارلز موريس Charles Morris"** الذي استخدمه سنة 1938م، دالاّ على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السيمية Semitics [3]، وهذه الفروع هي [4]:

1. علم التراكيب syntacti أو syntax: وهو يُعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.
2. علم الدلالة Semantics: وهو يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدلّ عليها أو تحيل إليها.
3. التداولية: وتهتمّ بدراسة علاقة العلامات بمفسّريها.

وفي تعريف آخر ينسب إليه، أشار إلى أنّها - التداولية- «جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات، وهذا تعريف واسع يتعدّى المجال اللّساني إلى السيميائي»[5].

---

[1] ينظر:خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس اللّغوي القديم، بيت الحكمة للنّشر والتوزيع،العلمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص150.

[2] سورة آل عمران: الآية 140.

[3] محمود احمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2002م، ص9.

[4] المرجع نفسه، ص9.

[5] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مردز الإنمار القومي، الرباط، المغرب، دط، 1986م، ص 6.

وعرّفها " **آن ماري دير Anne Marie Diller** "، و"**فرانسو ريكانتي Franceis Récanati** "، أنّها دراسة استعمال اللّغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، وتهتم بالمعنى كالدّلالة، وأيضا ببعض الأشكال اللّسانية التي لا يتحدّدُ معناها إلاّ من خلال استعمالاتها[1].

والتداولية عند "**جورج يول**" تختصّ بدراسة المعنى كما يوصله المتكلِّم ويفسّرهُ المستمع، لذا فإنّها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما تعنيه كلمات وعبارات هذه الألفاظ منفصلة، وهي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلّم[2].

أمّا "**فيليب بلاتشيه**" فقد عرّفها بأنّها « الدّراسة أو التّخصص الذي يندرج ضمن اللّسانيات، ويهتمّ أكثر باستعمال اللّغة في التّواصل»[3].

كما ذكر مسعود صحراوي أنّ «قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكليّة للاستعمال اللّغوي، والتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللّغوي وتصير التداولية من تمّ جديدة بأن تُسمّى" علم الاستعمال اللّغوي»[4].

وأضاف " محمود أحمد نحلة" أنّ التداولية هي دراسة جوانب السياق التي تشفّر شكليا في تراكيب اللّغة، وهي عندئذٍ جزء من مقدرة المستعمل، وتعدّ فرعا من فروع علم اللّغة الذي يبحث في كيفية اكتشاف مقصد المتكلّم، أو هو دراسة معنى المتكلّم فقول القائل: "أنا عطشانٌ"، مثلا قد يعني: أحضر لي كوبًا من الماء، وليس من اللّازم أن يكون إخبارا بأنّه عطشان، فالمتكلّم كثيرا ما يعني أكثر ما تقوله كلماته[5].

[1] ينظر : فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص6.

[2] ينظر: جورج يول، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الرباط، المغرب، ط1، 2010م، ص19.

[3] فيليب بلاتشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007م، ص19.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في الثرات اللّساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص ص16-17.

[5] ينظر : أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص ص 12-13.

ساهم" **هانسون Hanson**" في وضع نظام وبرنامج تطوير للتداولية، فهو أوّل من حاول التوحيد النّسقي، وذلك بتمييزه لثلاثة درجات[1]:

1. تداولية الدّرجة الأولى:

هي دراسة للرّموز الإشارية أي للتعابير المبهمة حتمًا ضمن ظروف استعمالاتها أي سياق تلفّظها، ومن ثم فالسياق الوجودي والإحالي هو: المخاطبون، ومحدّدات الفضاء والزّمان.

2. تداولية الدرجة الثانية:

هي طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفّظ بها في الحالات الهامّة، إذ على القضية المعبّر عنها أن تتميّز عن الدلالة الحرفية للجملة وسياقها بالمعنى الموسّع، أي أنّه يمتدّ إلى ما يحسّ به المتخاطبون.

3. تداولية الدرجة الثالثة:

هي نظرية أفعال اللّغة، ويتعلّق الأمر بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللّسانية، فأفعال اللّغة مسجّلة لسانيًا، إلاّ أنّ هذا لا يكفي لرفع الإبهامات والإشارات إلى ما أنجز فعلا عبر الموقف التّواصلي ومن هنا نجعل وجود أفعال اللّغة الضمنية المشكل أكثر تعقيدًا.

إذن رغم التباين الظّاهر من خلال هذه المفاهيم إلاّ أنّ هناك نقطة توافق قد تشترك فيها وهي أنّ التداولية علم يهتم بدراسة اللّغة في مجال الاستعمال، ويعنى بدراسة المعنى وكلّ ما يتعلّق بمقاصد المتكلّم ومهارة المتلقّي.

[1] فرانسواز أرمينكو،المقاربة التداولية، ص38.

ثانيا- نشأة التداولية:

تعدّ التداولية من العلوم اللّغوية الحديثة التي مرّت بمجموعة من الإرهاصات وقد « بدأت على يد سقراط ثم تبعه آرسطو والرواقيون بعد ذلك، لكنّها لم تظهر إلى الوجود كنظرية في الفلسفة إلاّ على يد"**باركلي**" فقد كشف عنها بطريقة لم يسبقه فيها فيلسوف آخر»[1]، إذ ليس للدّرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوّعت مصادر استمداده، إذ لكلّ مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثقت منه، فالأفعال الكلامية مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار" الفلسفة التحليلية".

وبما أنّ الفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي لأوّل مفهوم تداولي وهو "الأفعال الكلامية" فقد بات ضروريّا التعريف بهذا التيار الفلسفي وبمختلف اتّجاهاته واهتماماته لأنّه هو السّبب في نشوء اللّسانيات التداولية[2].

1) مفهوم الفلسفة التحليلية:

نشأت الفلسفة التّحليلية في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينّا بالنمسا على يد الفيلسوق الألماني "**غوتلوب فريجه Gottlob Frege**" في كتابه "أسس علم الحساب"، ومن أهمّ التحليلات التي أجراها فريجه على العبارات اللّغوية تمييزه بين مقولتين لغويتين هما: اسم العَلم، والاسم المحمول[3]، حيث بيّن فريجه «أنّ الوظيفة الأساسية لاسم العَلَم هي إشارته إلى شيء فردي معيّن، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على التصوّر»[4].

[1] نعمان بوقرة،المدارس اللّسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،دط، 2003م، ص167.

[2] ينظر : مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص17.

[3] ينظر:المرجع نفسه، ص18.

[4] محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللّغة، دار النهضة العربية للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، دط، 1980م، ص13.

ولعلّ هذا التّجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه ترك أثرا كبيرا لدى عدد من الفلاسفة والباحثين نذكر منهم: **هوسرل Husserl** ،و **كارناب Carnap** ، **وفيتغنشتاين Wittgenstein**، **وأوستن Austin**، **وسيرل Searle**، وغيرهم من علماء التداولية، وتجمع بينهم مسلّمة عامّة مشتركة مفادها أنّ فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأوّل على اللّغة[1].

كما أنّ الفلسفة التحليلية انقسمت إلى ثلاثة فروع كبرى هي[2]:

- الوضعانية المنطقية Positivisme Logique، بزعامة "**رودولف كارناب**".
- الظاهراتية اللّغوية Phénoménologie Du Langage، بزعامة "**إيدموند هوسرل**".
- فلسفة اللّغة العادية Phénoménologie Du Langage Ordinaire، بزعامة" **فتغنشتاين**".

وهذا الفرع الأخير "فلسفة اللغة العادية" هو الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة "الأفعال الكلامية"، فقد خرج التياران الأوّل والثاني عن التداولية، ولم يبق ضمن الاهتمامات التداولية إلاّ تيار واحد هو تيار " فلسفة اللّغة العادية" الذي أسّسه الفيلسوف "فيتغنشتاين"، والمادّة الأساسية عنده هي اللّغة فهو يرى أنّ جميع مشكلات الفلسفة تُحلّ باللّغة وراح يطوّر فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي في اللّغة، فالاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللّغة واستخدامها، ولكنّ ثرات "فيتغنشتاين" لم يكتسب مكانته الحقيقية إلاّ بعدما تبنّاه فلاسفه مدرسة أوكسفورد ولاسيّما" أوستن" وتلميذه "سيرل"[3].

وبالتّالي نستنتج أنّ التداولية مرّت بمجموعة من الإرهاصات، وذلك على يد فلاسفة اللّغة، إذ أنّ الفلسفة التحليلية هي السّبب في نشوء التداولية.

[1] ينظر:مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص22.

[3] ينظر : المرجع نفسه، ص ص 23- 24.

ثالثا- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

تقاطعت التداولية في كثير من الأحيان مع مختلف العلوم والتّخصّصات، ممّا أدّى إلى انسجامها وتداخلها فيما بينها، وعلى هذا الأساس كان علينا التطرّق لعلاقتها مع تلك العلوم وهي كما يلي:

1- علاقة التداولية باللّسانيات:

وفي علاقة الدّرس التداولي باللّسانيات أقرّ اللّساني والباحث **"فرانسوا لاتر افارس"** في كتابه الشّهير (البراغماتية: تاريخ ونقد) بصعوبة التّمييز بين الدّرس التداولي والدّرس اللّساني، كون هذا الأخير يعدّ علما شاملا لعدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة فيما بينها، بما في ذلك التداولية[1].

2- علاقة التداولية بعلم الدلالة:

يمثّل علم الدلالة فرعا من فروع علم اللّسان الحديث، وبذلك فعلاقته لا تخرج عن علاقة التداولية باللّسانيات، فكلّ من التداولية وعلم الدلالة يبحث في دراسة المعنى في اللّغة، ومن الضروري بيان حدود الاهتمام بالمعنى في علم الدلالة وحدود الاهتمام به في التداولية[2].

3- علاقة التداولية بالنّحو الوظيفي:

يعدّ النّحو الوظيفي من أهمّ روافد الدّرس التداولي إلى جانب الفلسفة والنظريات اللّسانية الحديثة، بل إنّ من الدّارسين من جعل الوظيفيّة في عموم معناها تقابل التداولية من مبدأ أنّ خصائص اللّغات الطبيعية تتحدّد من ظروف استعمالها، حيث إنّ النّحو الوظيفي وهو يحدّد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية، وكفاية تداولية وكفاية نمطية، يقدّم دعائم هامّة للتّفسير التداولي للخطاب[3].

---

[1] ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص124.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص127.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 126-127.

4- علاقة التداولية بعلم اللّغة النّفسي:

يعدّ علم اللّغة النّفسي من أهم العلوم التي ارتبطت بالدّرس التداولي وهو « يشترك مع التداولية في الاهتمام بقدرات المشاركين التي لها أثر كبير في آدائهم مثل الانتباه والذاكرة والشّخصية»[1].

5- علاقة التداولية بتحليل الخطاب:

اقترن تحليل الخطاب باللّسانيات التداولية، وهو « يشترك معها في الاهتمام أساسا بتحليل الحوار، كما يقتسمان عددا من المفاهيم الفلسفية واللّغوية كالطريقة التي توزّع بها المعلومات في الجمل أو النصوص، أو العناصر الإشارية والمبادئ الحوارية»[2].

6- علاقة التداولية باللّسانيات الاجتماعية:

إنّ للتداولية تداخلا كبيرا مع اللّسانيات الاجتماعية في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السياق غير اللّغوي في اختيار التنوّعات اللّغوية البارزة في كلامهم[3].

7- علاقة التداولية باللّسانيات التعليمية:

إنّ التّعليم لا يقوم على تعليم البنى اللّغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلّم بالتعرّف على قيّم الأقوال وكميّات الكلام ودلالات العبارات في مجال استخدامها إلى جانب أغراض المتكلّم ومقاصده[4].

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص11.

[2] المرجع نفسه ،ص11.

[3] ينظر : خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص ص132-133.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص133.

نستنتج ممّا سبق أنّ للتداولية علاقة مع مجموعة من العلوم، مثل اللّسانيات وعلم الدلالة والنّحو الوظيفي وغيرها من العلوم، فمثلا تشترك مع علم الدلالة في دراسة المعنى في اللّغة، وتشترك مع اللّسانيات الاجتماعية في بيان أثر العلاقات بين المشاركين في الحديث.

رابعا- المحاور الكبرى للتداولية:

يجمع الباحثون على أنّ التداولية تقوم على أربعة مفاهيم أساسية هي: الإشاريات، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.

1) الإشاريات Deictics:

تمثّل الإشاريات أحد المباحث التي تقوم عليها التداولية، وهي « في كلّ اللّغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تامّا على السياق الذي تستخدم فيه، ولا يستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه، فإذا قرأت جملة مقتطعة من سياقها مثل: "سَوفَ يَقُومونَ بهذا العَمل غدًا، لأنّهم ليسوا هُنا الآن" وجدتها شديدة الغموض لأنّها تحتوي على عدد كبير من العناصر الإشارية التي يعتمد تفسيرها اعتمادا تامّا على السياق المادّي الذي قيلت فيه، ومعرفة المرجع الذي تُحيل إليه، وهذه العناصر هي: واو الجماعة، ضمير جمع الغائبين "هم" واسم الإشارة وغيرها من العناصر»[1].

ويرى أغلب الباحثين أنّ الإشاريات خمسة أنواع هي:

1- الإشاريات الشّخصية Personal Deicitics:

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص ص 15-16.

تعدّ الإشاريات الشّخصية أوّل هذه الأنواع، وهي «العناصر الإشارية الدالّة على الشخص وهي ضمائر الحاضر، والمقصود بها الضمائر الشّخصية الدالّة على المتكلِّم وحده، مثل : "أنَا"، أو المتكلّم ومعه غيره مثل: "نحنُ"، والضمائر الدالّة على المخاطب مفردا أو مثنّى أو جمعا مذكرا أو مؤنّثا»[1].

2- الإشاريات الزمانية Temporal Deictics:

تعدّ الإشاريات الزّمانية من أهمّ أنواع الإشاريات، فهي « تدلّ على زمن يحدّدهُ السياق بالقياس إلى زمان التكلّم، فزمان التكلّم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا قلت نلتقي السّاعة العاشرة فزمان التكلّم وسياقه هما اللّذان يحدّدان المقصود بالسّاعة العاشرة صباحا أو مساءً من هذا اليوم أو من يوم يليه»[2].

3- الإشاريات المكانية Spatial Deictics:

وهي عناصر إشارية إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلّم، فهي تعتمد على السياق المادّي المباشر الذي قيلت فيه، فإذا قال شخص :" أحبُ أن أعمل هُنا"، فهل هو يعني: "في هذا المكتب" أو " في هذه المؤسّسة" أو "في هذا المبنى"، فكلمة "هنا" تعبير إشاري لا يمكن تفسيره إلاّ بمعرفة المكان الذي يقصد المتكلّم الإشارة إليه[3].

4- إشاريات الخطاب discourse Deictics:

إشاريات الخطاب هي عناصر إشارية «لاتحيل إلى ذات المرجع الذي تحيل إليه إحالات الضمير، فإذا روى شخص قصّة تُذكِّره بأخرى، قال: "لكن تلك قصّة أخرى"»[4].

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص ص17- 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص21.

[4] نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، ص87.

5- الإشاريات الاجتماعية Social Deictics:

ذكر "أحمد محمود نحلة" في سياق حديثه حول الإشاريات الاجتماعية بأنّها «ألفاظ وتراكيب تشير إلى علاقات اجتماعية بين المتكلّمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة ألفة ومودّة، وهذه العلاقة الرسمية تدخل فيها الألقاب مثل: فخامة الرئيس، فضيلة الشيخ»[1]. ومن هنا نستنتج أنّ الإشاريات تلُمّ بكلّ جوانب الخطاب ابتداءً بشخصية المتكلّم والمخاطَب، مرورا إلى زمن ومكان الخطاب، مع مراعاة صيغته وبنيته اللّغوية بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين المتكلّمين والمخاطبين، وبالتالي نستطيع القول إنّه لا يمكن دراسة الخطاب بمعزل عن دلالة الإشاريات.

2) متضمّنات القول Les implicites:

تعدّ متضمّنات القول من أبرز المحاور الأساسية التي ترتكز عليها التداولية، «فهي مفهوم تداولي إجرائي يتعلّق برصد جملة من الظواهر المتعلّقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامّة مثل سياق الحال وغيره»[2]. ومن أهمّها:

1- الإفتراض المسبق Pré- supposition:

يرى "مسعود صحراوي" أنّ « كلّ تواصل لساني يعتمد على افتراضات ومعطيات معترف بها، ومتّفق عليها بينهم، حيث تشكّل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامّة»[3].

[1] أحمد محمود نحلة،آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص25.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص ص30-31.

ويعرّفه "جورج يول" بأنّه: « شيء يفترضه المتكلّم يسبق التفوّه بالكلام، أي أنّ الإفتراض المسبق* موجود عند المتكلّمين وليس في الجمل»[1]، ومثال ذلك: « إذا قال رجل لآخر: "أغلق النافذة" فالمفترض سلفا أنّ النافذة كانت مفتوحة، وأنّ هناك مبرّرا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وأنّ المتكلّم في منزلة الآمر، وكلّ ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلّم بالمخاطب»[2].

2- الأقوال المضمرة Les Sous-entendus:

الأقوال المضمرة هي ثاني نمط من متضمنات القول، التي ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الإفتراض المسبق الذي يحدَّدُ على أساس المعطيات[3]، وتعرّف **"أوركيوني"** القول المضمر بأنّه كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكنّ تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث[4]، كما قدّم "مسعود صحراوي" مثال عن ذلك « "إنَّ السماءَ ممطِرة"، فالسّامع لهذا الملفوظ يعتقد أنّ القائل أراد أن يدعوه إلى:

- المكوث في بيته.
- الإسراع إلى عمله حتى لايفوته الموعد.
- الانتظار والثريت حتى يتوقّف المطر.
- عدم نسيان مظلّته عند الخروج.

* مصطلح الافتراضات المسبقة هو من وضع الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه"، أنظر: مسعود صحراوي،التداولية عند العلماء العرب، ص، 31.

[1] جورج يول، التداولية، ص51.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص26.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص32.

[4] ينظر:كاترين كيربرات أوركيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008م، ص493.

وقائمة التأويلات مفتوحة مع تعدّد السياقات والطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب، والفرق بينها وبين الإفتراض المسبق أنّ الأوّل وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب»[1]. وبالتالي نستنتج أنّ متضمّنات القول بشقّيها (الإفتراض المسبق، الأقوال المضمرة) تهتمّ بدراسة وضعية الخطاب من حيث بنيته اللّغوية، وكذا علاقة المتكلّم بالمخاطب للوصول إلى المعاني الكاملة المقصودة والمراد إيصالها إلى المتلقّي.

3) الاستلزام الحواري Conversational implicature:

يعدّ الاستلزام الحواري من أهمّ المفاهيم التي تقوم عليها التداولية، «إذ ترجع نشأة البحث إلى المحاضرات التي دعا "**غرايس H, Grice** " إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة 1967م، حيث كانت نقطة البدء عنده هي أنّ النّاس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ما يقولون وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل على عاتقه مهمّة توضيح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيّمها اللّفظية وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه السّامع على نحو غير مباشر، على أنّ السّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يُتاح لهم من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح ومعنى متضمّن فنشأت عنده فكرة الاستلزام»[2].

ويتّضح ذلك من خلال المثال التالي[3]:

- الأستاذ (أ): هل الطالب (ج) مستعدّ لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟
- الأستاذ (ب): إنّ الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

فقد لاحظ الفيلسوف غرايس أنّنا إذا تأمّلنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ(ب)، وجدنا أنّها تدلّ على معنيين في الوقت نفسه، أحدهما حرفي والآخر مستلزم، معناها الحرفي أنّ الطّالب (ج) من لاعبي الكرة

[1] مسعود صحراوي التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص ص 32- 33

[3] حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2014م، ص45.

الممتازين، ومعناها الاستلزامي أنّ الطالب المذكور ليس مستعدا لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة، وهذه الظّاهرة سمّاها غرايس بالاستلزام الحواري[1].

يرى غرايس أنّ الاستلزام نوعان: استلزام عُرفي، واستلزام حواري، فأمّا الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفكّ عنها مهما اختلفت بها السياقات، وتغيّرت التراكيب، ومثال ذلك"لكن" في اللّغة العربية فهي تستلزم دائما أن يكون بعدها مخالفا لما يتوقّعه السّامع، أمّا الاستلزام الحواري فهو متغيّر دائما بتغيّر السياقات التي يرد فيها[2]. ومن خلال التساؤلات التي طرحها غرايس، كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلّم شيئا ويقصد شيئا آخر؟ وكيف يكون ممكنا أن يسمع المُخَاطب شيئا ويفهم شيئا آخر؟ قد وجد حلا لهذا الإشكال فيما أسماه مبدأ التعاون بين المتكلّم والمخاطب، وهو مبدأ حواري[3]. ولهذا المبدأ أربعة قواعد هي [4]:

1. قاعدة الكمّ: وهي تفرض أن تتضمّن مساهمة المتكلّم حدّا من المعلومات يعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه.
2. قاعدة النّوع: التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي ألاّ يكذب وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يريد إثباته.
3. قاعدة العلاقة أو المناسبة، التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع.
4. قاعدة الكيف: التي تعني أن نعبّر بوضوح وبلا لُبس قدر الإمكان ونقدّم المعلومات بترتيب مفهوم.

[1] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللّغة، ص 45.

[2] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

[3] ينظر:المرجع نفسه، ص ص 33-34.

[4] آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ترجمة: سيف الدين محمد شيباني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص ص 55-56.

إذن هذه هي المبادئ التي يتحقّق بها التعاون بين المتكلّم والمخاطب وصولا إلى حوار مثمر، كما ينبغي الإشارة إلى أمرين[1]:

1. مبدأ التعاون لا يمدّ للواقع بصلة، فهو يرى الناس جميعا متعاونين صادقين مخلصين واضحين، وليس من الممكن أن يتحدّث الناس من هذا النّحو كلّ حين، بل إنّ أغلب أنواع الحوار الذي يدور بين البشر يخالف هذا المبدأ، حيث أنّ غرايس لم يقصد مبدأ التعاون الحواري ما عجّل هؤلاء إلى فهمه، بل كان يقصد أنّ الحوار بين البشر تحكمه ضوابط وقواعد يدركها كلّ من المخاطب والمتكلّم، ومثال ذلك الحوار الآتي بين زوج (أ) وزوجة (ب):

أ. أين مفاتيح السيارة؟

ب. على المائدة.

إنّ مبدأ التعاون ومبادئه التي يتفرّع إليها متحقّقة كلّها في هذه المحاور الصغيرة، لأنّ الزوجة أجابت إجابة واضحة وكانت صادقة، كما استخدمت القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة، وأجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها ولذلك لم يتولّد عن قولها أي استلزام.

2. إنّ غرايس لم يغب عنه أنّ هذه المبادئ التي يجري عليها الحوار كثيرا ماتُنتهك، فانتهاك مبادئ الحوار هو الذي يولّد الاستلزام، لذا لا بدّ من الإخلاص لمبدأ التعاون، بمعنى أن يكون المتكلّم حريصا على إبلاغ المخاطب معنى بعينه وأن يبذل المخَاطَب جهدا للوصول إلى مقصد المتكلّم.

ومن بين الأمثلة التي قدّمها"عياشي أدراري" عن الاستلزام الحواري الناتج عن خرق القواعد:

"خرق قاعدة مناسبة أو ملائمة".

- يسأل (أ): ألا تعتقد أنّ فلانة عجوز شريرة؟

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 34-35-36.

- يجيب (ب): الطقس جميل اليوم أليس كذلك؟

مبدئيا يمكن تفسير الجواب على أنّه إنكار لاقتراح أو تلميح له، على أنّه ارتكب زلّة لسان، ولكن في سياق آخر قد يقتضي الجواب أيضا إثارة انتباه (أ) مثلا إلى وجود أحد أقارب (فلانة) بالقرب منهما[1].

إذن نستنتج أنّ الاستلزام الحواري ظهر مع"بول غرايس" الذي جعل كلّ همّه إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، لأنّ القول يحمل معنى صريح ومعنى آخر متضمّن.

4) الأفعال الكلامية speechact :

يعدّ الفعل الكلامي من أهم المحاور الكبرى، والمفاهيم الأساسية للتداولية وذلك لارتباطها الوثيق باللّغة، وقد عرّفه "مسعود صحراوي" بأنّه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعدّ نشاطًا مادّيا نحويا يتوسّل أفعالا قوليّة لتحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر،و الوعد والوعيد...إلخ وغايات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقّي كالرّفض والقبول، ومن ثمّ نجد أنّ الفعل الكلامي يقوم بعدّ وظائف منها الوظيفة التأثيرية فهو يؤثّر في المخاطب بالإضافة إلى الوظيفة الإنجازية لتحقيق وإنجاز شيء ما[2].

وقد مرّت هذه النظرية بمرحلتين: مرحلة التّأسيس عند "أوستين" ومرحلة النضج والضّبط المنهجي عند تلميذه "سيرل" وكلاهما من فلاسفة أكسفورد[3].

1- عند أوستن:

لقد ميّز أوستن بين نوعين من الأفعال[4]:

[1] ينظر: العياشي أدراري، الاستلزام الحواري في التداول اللّساني، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2011م،ص ص114-115.

[2] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص40.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص59.

[4] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 62-63.

- ✓ أفعال إخبارية Constative : تخبر عن وقائع العالم الخارجي وتكون إمّا صادقة وإمّا كاذبة.
- ✓ أفعال أدائية perfortative : تنجز بها ظروف ملائمة للأفعال، أو تؤدّى ولا توصف بالصّدق والكذب، بل تكون موفقة إذا راعى المتكلّم شروط أدائها، أو غير موفّقة إذا لم يراعي المتكلّم شروط أدائها، وتدخل فيها: التّسمية، الاعتذار، الترحيب، النصح.. إلخ.

حيث أطلق "أوستن" على هذه الشروط التي تتحقق بها الأفعال الأدائية الصريحة شروط الملائمة félicite condition، وحصرها في ثلاثة أنماط أساسية كلّ نمط منها يحتوي على شرطين، وذلك على النّحو التالي[1]:

أ- **1**- وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي محدّد كالزواج مثلا، ويشتمل هذا الإجراء على كلمات محدّدت ينطق بها أشخاص محدّدون في ظروف محدّدة، فإذا لم يوجد إجراء عرفي أو إذا لم تنطق الكلمات على النّحو الصحيح، أو إذا كان الشخص الذي يتولى الإجراء فاقد الأهلية للقيام به فإنّ الفعل لايؤدّى.

2- ينبغي أن يكون الأشخاص مناسبين لهذا الإجراء المحدّد وأن تكون الظروف مناسبة أيضا.

ب- **1** - ينبغي أن يؤدّي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداءً صحيحا، وتجنّب استعمال العبارات الغامضة أو الملبسة.

2- ينبغي أن يؤدّي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء كلاميا.

ج- **1**- لما كان هذا الإجراء يؤدّيه أشخاص ذوو أفكار معيّنة ومشاعر فإنّ على المشارك فيه أن يكون لديه تلك الأفكار والمشاعر التي يتطلّبها الإجراء، فإذا قلت لشخص :"أعدك بأن أساعدك" وأنت تنوي ألاّ تساعده، فقد أسأت أداء الفعل.

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 63-64-65.

2- على المشارك في الإجراء أن يوجّه نفسه إلى ما يستتبعه ذلك من سلوك ظاهر، فإذا قلت لشخص "أرحّب بك" ثم سلكت سلوك غير المرحّب فقد أسأت أداء الفعل.

وقد توصّل أوستن في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال وهي على النّحو الأتي[1]:

أ- فعل القول، أو الفعل اللّغوي act locutoire :

ويراد به إطلاق الألفاظ في جملة مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، ففعل القول يشتمل على المستوى الصوتي، المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، لكن أوستن يسمّيها أفعالا، الفعل الصّوتي وهو التلفّظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معيّنة، وأمّا الفعل التركيبي فيؤلّف مفردات طبقا لقواعد لغة معيّنة، وأمّا الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معانٍ وإحالات محدّدة، فقولنا مثلا:"إنّها ستمطر" يمكن أن يفهم معنى الجملة، ومع ذلك لا تدري أهي إخبار بأنّها ستمطر، أم تحذير من عواقب الخروج إلى الرّحلة، أو أمر بحمل مظلّة أو غير ذلك، إلاّ بالرّجوع إلى قرائن السياق لتحديد قصد المتكلّم أو غرضه من الكلام.

ب- الفعل المتضمن في القول act illocutoire:

هو الفعل الإنجازي الحقيقي، إذ أنّه عمل ينجز بقول ما أي قيام بفعل ضمن قول شيء، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمّتها، ومن أمثلة ذلك: السؤال، الإجابة، إصدار تأكيد، أو تحذير، وعد، أمر...إلخ.

ت- الفعل الناتج عن القول acte perlocutoire:

[1] حافظ إسماعيل علوي، التداوليات، ص ص52-53.

يرى أوستن أنّه مع القيام بفعل القول، فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلّم) قائما بفعل ثالث، هو التّسبب في نشوء آثار في مشاعر وفكر المخاطب، ومن أمثلة ذلك: الإقناع، التضليل، الإرشاد..إلخ.

كما «أدرك "أوستن" أنّ الفعل اللّفظي لا ينعقد الكلام إلاّ به، وأنّ الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا، أمّا الفعل الإنجازي عنده أهمّها جميعا، فوجّه إليه همّه حتى أصبح لبّ هذه النظرية، لأنّ الفعل الإنجازي عند أوستن يرتبط ارتباطا وثيقا بمقصد المتكلّم»[1].

2- عند سيرل:

بيّن أحمد محمود نحلة أنّ التّطوير الأساسي للنظرية تحقّق على يد سيرل فيما يعرف بالمرحلة الأساسية الثانية للنظرية[2]، وأهم ما قام به سيرل مايلي:

أوّلا: قام "سيرل" بتعديل التقسيم الذي طرحه أوستن للأفعال الكلامية حيث جعلها على أربعة أقسام، ترك منها الإنجازي والتأثيري، وجعل الأوّل وهو الفعل اللّفظي على قسمين:

أحدهما الفعل النطقيutterence act : وهو يشمل الجوانب الصوتية، والنّحوية والمعجمية، والثاني الفعل القضوي propositional act ، وهو يشمل المتحدّث عنه أو المرجع والمتحدّث به أو الخبر، ونصّ على أنّ الفعل القضوي لا يقع وحده، بل يستخدم دائما مع فعل إنجازي في إطار كلامي مركّب، لأنّك لا تستطيع أن تنطق بفعل قضوي دون أن يكون لك مقصد من نطقه، كما نصّ على أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتّصال اللّغوي[3].

وفي هذه الجمل توضيح لما ذكره[4]:

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 69.

[2] ينظر: المرجع نفسه،ص71.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 71-72.

[4] المرجع نفسه، ص72.

- يقرأ زيد الكتاب.
- يا زيد إقرأ الكتاب.
- أ يقرأ زيد الكتاب؟
- لو يقرأ زيد الكتاب.

فعند النّطق بأيّ من هذه الجمل ينجز المتكلّم ثلاثة أنواع من الأفعال في وقت واحد وهي كما يلي[1]:

1. **الفعل النطقي:** ويتمثّل في النّطق الصّوتي للألفاظ عل نسق نحوي ومعجمي صحيح.

2. **الفعل القضوي:** ويتمثّل في مرجع، وهو محور الحديث فيها جميعا، وهو "زيد" في الجمل الأربعة والخبر هو قراءة زيد الكتاب، والمرجع والخبر يمثّلان معا قضية، وهي قراءة زيد الكتاب.

3. **الفعل الإنجازي:** وهو الإخبار في الأولى، والاستفهام في الجملة الثانية، والأمر في الثالثة، والتّمني في الرابعة.

وأيضا « ينبغي أن نشير إلى أنّ الفعل التأثيري ليس له أهمية كبيرة عند "سيرل" لأنّه ليس من الضروري عنده أن يكون لكلّ فعل تأثير في السّامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما، ويرى أيضا أنّ الفعل الكلامي أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللّغوي والاجتماعي»[2].

ثانيا: استطاع "سيرل" تطوير تصوّر "أوستن" لشروط الملائمة التي إذا تحقّقت في الفعل الكلامي كان موفّقا فجعلها في أربعة شروط[3]:

1- شرط المحتوى القضوي: فعل في المستقبل مطلوب من المخاطب.

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 72-73.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص ص 74-75.

2- الشرط التمهيدي preparatory: المخاطب قادر على إنجاز الفعل، والمتكلّم على يقين من قدرة المخاطب على إنجاز الفعل.

3 - شرط الإخلاص sincerity : المتكلّم يريد حقا من المخاطب أن ينجز هذا الفعل.

4- الشرط الأساسي essential: محاولة المتكلّم التأثير في المخاطب لينجز الفعل.

ثالثا: ميّز سيرل بين نوعين من الأفعال : أفعال إنجازية مباشرة، وأفعال إنجازية غير مباشرة، أو حرفية وغير حرفية، نوضّحها كالآتي[1]:

1. الأفعال الإنجازية المباشرة:

هي التي تطابق قوّتها الإنجازية مراد المتكلّم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا مطابقة تامّة وحرفية لما يريد أن يقول، وهو يتمثّل في معاني الكلمات التي تتكوّن منها الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها الكلمات في الجملة، من خلالهما يستطيع السّامع أن يصل إلى مراد المتكلّم.

2. الأفعال الإنجازية غير المباشرة:

هي التي تخالف فيها قوّتها الإنجازية مراد المتكلّم، فإذا قلت لصاحبك :" هل تناولني الملح؟ " فإنّ هذا الفعل إنجازي غير مباشر، إذ معناه الحرفي هو الاستفهام، لكنّ الاستفهام غيّر مرادك، لأنّك لا تنتظر إجابة مفادها نعم أو لا، بل مرادك هو أن تطلب منه طلبا مهذّبا، وهو مناولتك الملح، إذن إنّ الفعل الإنجازي السّابق فعل إنجازي غير مباشر، حيث تخالف قوّته الإنجازية الحرفية قوّته الإنجازية غير حرفية، التي هي مراد المتكلّم مع ملاحظة أنّ التّنغيم يختلف باختلاف القوّة الإنجازية الحرفية وغير حرفية.

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 80- 81.

نستنتج أنّ نظرية أفعال الكلام من أبرز النظريات التي تقوم عليها التداولية، حيث تتميّز بمرحلتين، مرحلة التّأسيس عند أوستين، ومرحلة النضج و الضّبط عند سيرل.

وخلاصة القول أنّ التداوليّة علم يدرس الظواهر اللّغوية في مجال الاستعمال ويهتمّ بالمعنى، والسّبب في نشوء هذا العلم هو الفلسفة التّحليليّة لأنّها الينبوع المعرفي لأوّل مفهوم تداولي وهو الأفعال الكلامية كما تتداخل التداولية مع عدّة علوم، مثل: اللّسانيات، علم الدلالة، علم اللّغة النّفسي... وغيرها من العلوم، ومن أبرز مفاهيمها: الإشاريات، متضمّنات القول، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.

الفصل الثاني:

تداولية الأمر والاستفهام بين التراث العربي والجهود التداولية الحديثة.

- **أوّلا- مفهوم الكلام.**
- **ثانيا- مفهوم الخبر والإنشاء.**
- **ثالثا- تداولية الأمر والاستفهام.**

أوّلا- مفهوم الكلام:

يعدّ الكلام وليد العقل، فهو أداة صنعها العقل لممارسة العمليّات التواصليّة بين الأفراد المتكلّمين داخل المجتمع قصد تأدية وتحقيق أغراضهم، ولهذا ارتأيتُ الوقوف على معانيه ومفاهيمه اللّغويّة والاصطلاحية بعدّها المنطلق الأوّل لفهم وتفسير الظواهر الخاصّة بتداوليّة الأمر والاستفهام عند العلماء العرب قديم.

أ) **الكلام لغة:** تطرّقت المعاجم العربية لجذر كلمة"كلم" بنظرات مختلفة لكنّها متقاربة، حيث عرّفها الفيروز الآبادي في قاموسه المحيط: «الكلامُ: القولُ، وما كان مكتفيا بنفسه»[1].

وفي معجم العين وردت مادّة "كلِم" بمعنى «الجرْح، والجميع: الكَلُومُ، كلمْته، أكْلِمُهُ، كلْمًا: وأنا كالمٌ، وهو مكلُومٌ، أي جرحْتَه»[2].

ويظهر من خلال تتبّع كلمة"كلام" في جذرها ومشتقاتها بأنّها متقاربة لدى المعجميّين فهم يشتركون في مفهوم القول مع بعض الزيادات والإضافات كمفهوم الجَرْح.

ب) الكلام اصطلاحا: قبل الغوص في المفهوم الاصطلاحي لا بدّ من الإشارة إلى اختلاف وجهات النّظر بين أهل الاختصاص، فكلٌّ عرّفَ "الكلام" بنظرة اختصاصه، إذ نجد تعريف النحاة والبلاغيين، وهذا ما سنذكره بالتّفصيل كالتّالي:

1. **الكلام عند النحاة:**

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008م، ص 1431.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية،بروت، لبنان، ط1، ج4، ص 45.

أتم النحاة جهود سيبويه بالعناية بهذا المفهوم، وقد ربطوا ذلك بقضيّة الإسناد باعتبارها العلاقة الأولى التي تختزل كلّ دلالة[1]، فتوالت التّعاريف المرتبطة بالكلام، وهو عند ابن يعيش (643ه) «يشمل الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام»[2].

وعندالصبان (1206ه)، هو ضمّ كلمة لأخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار، كما عرّفه بعضهم بأنّه تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه[3].

شملت التّعريفات الثلاثة التي مرّت معنا أوجها تداولية مختلفة فالأوّل عني بالظّواهر الكلامية والأسلوبية كالأمر والنّهي والاستفهام والخبر مجتمعة في صنفين، الإنشاء والخبر، أمّا التعريف الأخير فربط ظاهرة الكلام بالمتكلّم[4].

هذه التّقسيمات أوصلت ابن هشام(761ه) لمناقشة القضية بوضوح «حيث عدل عن التّقسيم الثلاثي للكلام إلى التّقسيم الثنائي فقال: انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع "خبر، طلب، وإنشاء" وضابط ذلك أنّه إمّا يحتمل التّصديق أو التّكذيب أوّلا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو:"قام زيد" و"ما قام زيد"، وإن لم يحتملهما فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخّر عنه فهو الطّلب، نحو: "أضرب ولا تضرب"، "هل جاء زيد؟"، وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك :"أنت حر"، وقولك لمن أوجب عليك النكاح: "قبلتُ النكاح"، وهذا التّقسيم تبِعتُ فيه بعضهم والتّحقيق خلافه، وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء»[5].

[1] خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحنى التداولي في التراث اللّغوي، الأمر والاستفهام نموذجين ، عالم الكتب الحديث للنّشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2016م، ص102.

[2] ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 2008م، ص72.

[3] خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحنى التداولي في التراث اللغوي، ص103.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص103.

[5] ابن هشام النّحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص21.

بعد هذا ووصولا إلى العصر الحديث ظهرت بعض الجهود التي أثارت القضية من وجه آخر مجاور للمفاهيم القديمة، وتجديد في بعض المسمّيات، كما فعل "تمام حسان" الذي اكتفى بتقسيم الجمل الإنشائية إلى طلبية وإفصاحية، فجعل الطّلبية تتضمّن ماكان للحفز مثل(الأمر، العرض)، والكبح مثل (النهي، التّحذير)،السّؤال(الاستفهام والنّداء)، أمّا الإفصاحية فليس فيها معنى الطّلب، وإنّما يقصد بها التّعبير عن خلجات النّفس[1].

2. الكلام عند البلاغيّن:

أرجع النحاة في بحوثهم الكلام إلى بعض المفاهيم كالواجب وغير الواجب، والمسند والمسند إليه إذ لا تخلو بحوثهم من وجود بعض اللّفتات البلاغية عند علماء النّحو، كما يمكن أن نجد بعض الدّقائق النّحوية عند علماء البلاغة حيث يظهر هذا الاستدراك والتّلاقي في العناية بالكلام عند الدّارسين المتقدّمين، إلاّ أنّ هذا الالتماس في مفاهيم الكلام ومقاربات الدّراسة استحال استقلال وانفصال كلّ مجال كما هو معروف عند المتأخّرين[2].

وبالرّجوع إلى التّقسيمات النّحوية للكلام إلى خبر وإنشاء كما تقدّم، فإنّ القضية أثيرت ضمن ظاهرة الإسناد عند البلاغيين وهما مقترنين بعلم المعاني حيث أشار "لاشين" أنّ " السّكاكي" هو أوّل من أطلق علم المعاني على الموضوعات المتعلّقة بالنّظم[3]، ليفتح الباب لمن يليه في طرق وقضايا ومباحث الكلام من باب البلاغة فهذا هو"ابن فارس" (395ه) يخصّص في كتابه"الصاحبي" بابا سمّاه معاني الكلام، وجعلها عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمنٍ وإعجاب، و هذه الإشارة تعدّ عند كثير من علماء البلاغة الانطلاقة، ويرجعون إليه الفضل في إطلاق"معاني الكلام" على مباحث الخبر والإنشاء[4].

[1] ينظر: خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحنى التداولي في التراث اللّغوي، ص 105.

[2] ينظر:المرجع نفسه، ص107.

[3] ينظر:المرجع نفسه، ص107.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص107.

من الملاحظ أنّ الطرف البلاغي للكلام، ومباحثه لم تخرج عن النظرة النّحوية إلاّ أنّ إضافة السّكاكي وما تلاه بإلحاقه بالدّرس على مستوى علم المعاني أضفى بعض الدّقة والتّفصيل في تقسيم أصناف الكلام ثمّ التّفصيل في حدّ ذاتها وإيجاد أنواع جديدة لم يتطرّق إليها علماء النّحو كتقسيم الإنشاء إلى نوعين: «الإنشاء الطّلبي وهو خمسة أنواع: الأمر، النّهي، التمنّي، الاستفهام، النّداء، والقسم الثاني الإنشاء غير طلبي، وهو أيضا خمسة أنواع: أمر التّكوين، إنشاء العقود، إنشاء المدح والذم،إنشاء القسم، صيغ العقود، إنشاء التوجّع والتفجّع، ونحوهما»[1].

ثانيا- مفهوم الخبر والإنشاء:

يدخل الخبر والإنشاء بعدّهما ظاهرة من ظواهر أفعال الكلام ضمن مباحث علم المعاني مثلما أكّد الكثير من الدّارسين المحدثين وهذا ضمن الجهود الحديثة[2]. أمّا في الثرات العربي القديم فإنّ بدايات الكلام عن الخبر والإنشاء كانت منذ الحديث عن تعريف الكلام عند اللّغويين والبلاغيين وصولا إلى الجهود الحديثة التي اعتبرت نظرية الخبروالإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة للأفعال الكلامية[3].

1) مفهوم الخبر:

أ) الخبر لغة:

جاء في معجم العين مادّة (خبر): «أخبرته وخَبَّرتُهُ، والخَبَرُ: النبأ، ويجمع على أخبار. والخَبير: العَالِمُ بالأمر، والخُبرُ مخبرة الإنسان إذا خُبِّرَ، أي: جُرِّبَ فبدت أخباره، أي: أخلاقه»[4]. وورد في مقاييس اللّغة

[1] عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، ج1، 1996م، ص223.

[2] ينظر: باديس لهويمل،مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسّكاكي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2014م، ص121.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص49.

[4] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص383.

«الخاء والباء والرّاء أصلان، فالأوّل العلم والثاني يدلّ على لين ورخاوة وعُزر، فالأوّل الخبر: العلم بالشيء: لي بفلان خِبرة، وخُبرٌ، والله تعالى الخبير، أي العالم بكلّ شيء، والأصل الثاني : الخبراء وهي الأرض اللّيّنة»[1].

نخلص من خلال التعاريف اللّغوية أنّ الخبر دلّ على النبأ والعلم بالشيء، كما دلّ على معاني مغايرة كاللّين والرخاوة وهذا أغلب ما نصّت عليه المعاجم العربية القديمة والحديثة.

ب) الخبر اصطلاحا:

عرّف الجرجاني الخبر بأنّه: «الكلام المحتمل للصّدق والكذب»[2]، وعرّفه ابن فارس : «الخبر ماجاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: "قادمٌ زيدٌ" و "يقوم زيدٌ" و" قائم زيدٌ" ثمّ يكون واجبا وجائزا و ممتنعًا فالواجب قولنا : النار محرقة، والجائز قولنا: لقي زيدٌ عمرًا،والمتتنع قولنا: حملت الجبل»[3].

أمّا السّكاكي فعرّفه بقوله: «الخبر هو الكلام المحتمل للصّدق والكذب أو التّصديق أو التّكذيب، كقولهم: "هذا الكلام المفيد بنفسه" إضافة أمرين من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا»[4].

فيبدو من التعاريف الاصطلاحية أنّ الخبر تعلّق بالمتلقّي في الثرات العربي، فهو من يحكم بصدقه وكذبه لتكون هذه المفاهيم إرهاصا أوّليا لتداولية الخبر كفعل كلامي وإسقاط نظرية العامل الخارجي عليه.

والأصل في الخبر أن يلقى لأحد الغرضين[5]:

[1] ابن فارس، مقاييس اللّغة ج2، ص239.

[2] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت، ص84.

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 133.

[4] السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص164.

[5] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1971م، ص37.

1. **فائدة الخبر**: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الجملة إذا كان جاهلا له، نحو: "الدّين المعاملة".
2. **لازم الفائدة**: إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم أيضا بالحكم الذي يعلمه المخاطب كما تقول لتلميذ أخفى عليك نجاحه في الامتحان وعلمته من طريق آخر: "أنت نجحت في الامتحان".

كما انّ للخبر أغراض أخرى غير الأغراض الأصلية تُفهم من سياق الكلام أهمّها: الاسترحام والاستعطاف، الضعف والخشوع، التّحسّر، التّوبيخ..وغيرها[1].

وينقسم الخبر إلى ثلاثة أضرب[2]:

1. **الضرب الابتدائي:** هو الخبر الذي قصد صاحبه إلى إعلام سامعه بالحكم وقد خلا ذهنه من قبل سماعه ويكون الكلام فيه خاليا من أدوات التوكيد، نحو:"لم يخرج الرّجل".
2. **الضرب الطلبي**: هو الخبر المؤكّد بأداة واحدة، وفيه يتوقّع المتكلّم من سامعه عدّة أمور ممكنة، كأن أن يكون شاكّا في مضمون الخبر أو متردّدا في قبوله، فيقوّي خبره بوسيلة توكيد واحدة تخرج السّامع من التردّد إلى اليقين ومن الغموض إلى الدّقة والوضوح، نحو: "والله انطلق محمد".
3. **الخبر الإنكاري:** هو الخبر المؤكّد بأكثر من أداة وتربط نسبة حضور أدوات التوكيد فيه بمدى الإصرار عند كلّ طرفي التّواصل، أحدهما رادّا منكرا لمضمون الخبر، والآخر محصنا لكلامه دافعا سامعه إلى قبوله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3].

[1] ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 37.

[2] ينظر: الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، ص ص 101، 102، 103.

[3] سورة القلم: الآية 4.

وذكر عبد العزيز عتيق الأدوات التي يؤكّد بها الخبر كثيرة أهمّها: إنّ، لام الابتداء،أمّا الشرطية، السين،قد، ضمير الفصل، القسم، نونا التوكيد (الثقيلة والخفيفة)، الأحرف الزائدة (إنْ، أنْ،ما، لا، من، الباء)، وأحرف التّنبيه (ألا، أما)[1]. ومن أمثله ذلك[2]:

- إنْ، نحو: إنَّ الحَياة جهادٌ.
- لام الابتداء، نحو: لأنتَ خَيرُ من عَرفتُ.
- أمّا الشّرطية، نحو: أمّا زيدٌ فذاهبٌ.
- السين، نحو: قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ ﴾[3].
- قد، نحو: قوله تعالى ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢ ﴾[4].
- ضمير الفصل، نحو: خالد هو النّاجح.
- القسم، نحو: تالله ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ۝٥٧ ﴾ [5].
- نونا التوكيد، نحو: قوله تعالى﴿وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢ ﴾[6].
- الأحرف الزائدة، نحو: قوله تعالى﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ ﴾[7].
- أحرف التّنبيه، نحو: قوله تعالى﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[8].

[1] ينظر : عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص55.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 56، 57، 58.

[3] سورة التوبة: الآية 71.

[4] سورة المؤمنون: الآية 1-2.

[5] سورة الأنبياء: الآية 56.

[6] سورة يوسف:الآية 32.

[7] سورة يوسف:الآية 96.

[8] سورة يونس: الآية 62.

وبالتالي نستنتج أنّ للخبر غرضين اثنين هما الأصل فيه أحدهما يكون لفائدة الخبر والثّاني لازم الفائدة، كما أنّ له أغراضا أخرى نفهمها من سياق الكلام، وله ثلاثة أضرب.

2) مفهوم الإنشاء:

أ) الإنشاء لغة:

قال صاحب" الصّحاح" في مادّة (نشأ): «أنشأه الله: خلقهُ، والاسم النّشأة، والنّشاءة بالمدّ، عن أبي عمرو بن العلاء وأنشأ يفعل كذا، أي ابتدأ»[1].

وفي قاموس المحيط «نشأ كمنع وكرُمَ، نشئًا ونشوءًا و نشاءً، ونشأةً ونشاءةً: حيي، وربا وشبّ، والسّحابة: ارتفعت»[2].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنّ مفهوم الإنشاء يدلّ على الابتداء والارتفاع.

ب) الإنشاء اصطلاحا: الإنشاء في الاصطلاح هو «الكلام الذي لايحتمل الصدق والكذب لذاته»[3]. وفي تعريف آخر «يجري مصطلح" إنشاء" على نوع من الكلام ينشئه صاحبه ابتداء دون أن تكون له حقيقة خارجية يطابقها أو يخالفها فلا يحتمل لذلك الصّدق والكذب»[4].

ومن تعاريف "الإنشاء" أيضا ما ذكره أحد الباحثين في قوله: «الإنشاء مالا يحصل مضمونة ولا يتحقّق إلاّ إذا تلفّظت به، فطلب الفعل في "إفعَل" وطلب الكف في "لا تفعل" وطلب المحبوب في "التمنّي" وطلب الفهم في "الاستفهام" وطلب الإقبال في "النّداء" كلّ ذلك ما حصل إلاّ بنفس الصّيغ المتلفّظ بها»[5].

---

[1] الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، القاهرة، مصر، ط1، ج1، 1956م، ص77.

[2] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص1608.

[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني ،ص 69.

[4] الأزهر الزنّاد، دروس في البلاغة العربية، ص105.

[5] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص48.

إذن يمكننا القول أنّ الإنشاء هو الكلام الذي لايحتمل صدقا أو كذبا، ومدلوله يتحقّق بمجرّد التلفّظ به.

وينقسم الإنشاء عند البلاغيّين إلى قسمين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي.

1. **إنشاء طلبي:** هو مايستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وهو خمسة أنواع[1]:

- **الأمر: نحو قوله تعالى** ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[2].
- **النّهي: نحو قوله تعالى**﴿ وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ ﴾[3].
- **الاستفهام: نحو قوله تعالى**﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[4].
- **التمنّي: نحو قوله تعالى**﴿يَـٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ ﴾[5].
- **النداء: نحو قوله تعالى** ﴿ يَـٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ ﴾[6].

2. **إنشاء غير طلبي:**

هو مالا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب وله صيغ كثيرة منها[7]:

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص ص 70، 71.

[2] سورة آل عمران: الآية 200.

[3] سورة لقمان: الآية 18.

[4] سورة الرحمن:الآية 60.

[5] سورة القصص:الآية 79.

[6] سورة الأحزاب:الآية 13.

[7] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص ص 71، 72، 73.

- صيغ المدح والذّم: يكونان بنعم وبئس،حبذا ولا حبذا، ومثال ذلك قوله تعالى﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ ﴾[1].
- التعجّب: يأتي قياسيا بصيغتين: ما أفعله، وأفعل به، ومثال ذلك: قوله تعالى﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾[2].
- القسم: يكون بأحرف ثلاثة وهي: "الياء والواو، والتاء" كما يكون بالفعل "أقسمُ" أو ما في معناه، من مثل "أحلف"، نحو: "أقسم بالله".
- الرّجاء: ويكون بحرف واحد هو"لعلّ"، وبثلاثة أفعال هي : عسى، حرى، اخلولق، نحو قول الشاعر:

لعل انحدارَ الدمعِ يَعْقِبُ راحةً *** من الوجد أو يشفي شجيَّ البلابل.

- صيغ العقود: من مثل: بعتُ واشتريت، ووهبتُ، وقبلتُ، ومثال ذلك: "قبلت هذا الزواج".

يمكننا القول أنّ الإنشاء ينقسم إلى قسمين: طلبي وغير طلبي،لكلّ واحد منها صيغُه الخاصّة.

ثالثا- تداولية الأمر والاستفهام:

لا يمكن التّأصيل لأفعال الكلام بمنأى عن التراث العربي، إذ تعتبر جهوده أكثر من الإرهاصات والمحاولات، بل هي بدايات تداولية بقواعد مضبوطة ودقيقة مع بعض الاختلافات في التّصنيفات والاصطلاحات وإلتقاء في جوهر النظرية من حيث المعايير المعتمدّة في تصنيف أفعال الكلام، ومن هنا كان الأمر والاستفهام فعلين كلاميين لاقا عناية كبيرة من اللّغويّين والبلاغيّين في الثرات العربي حيث سنستعرض في هذا المبحث هذه الجهود انطلاقا من التّعريفات والتّصنيفات وما استشهد به كلّ صنف منهما.

1) الأمر:

1- مفهوم الأمر:

[1] سورة الحجرات:الآية 11.

[2] سورة مريم:الآية 38.

أ) الأمر لغة:

وردت مادّة (أمر) في القواميس بعدّة معانٍ منها ما أورده صاحب اللّسان « الأمر: معروف، نقيض النّهي...والأمر: واحد الأمور؛ يقال: أمرُ فلانٍ مستقيمٌ، وأموره مستقيمة. والأمرُ الحادثة، والجمع أمورٌ»[1] ، وجاء في العين «الأمرُ واحد من أمور النّاس، وهو نقيض النّهي»[2]. واستفاض اللّغويين في مادة(أمرَ) فذكروا «أمَرهُ يأمُرُه أمرًا،وإمَارًا وآمرةً، وأمرَ به ضدّ نهاهُ أو طُلبَ منهُ إنشاء شيء وفعلهُ فهو آمر وذاك مأمور وصيغة الأمر من أمرَ مُر بالحذف، وأُؤمُر بعدمه»[3].

نستنتج ممّا سبق في المعاني المعجمية المتعدّدة لمادّة(أمَرَ) أنّها تحمل دلالات مختلفة فمنهى معنى الطّلب وانجاز الفعل عكس النّهي.

ب) الأمر اصطلاحا:

يندرج فعل الأمر عند البلاغيين ضمن الأساليب الإنشائية كما سبق الذّكر أمّا بنظرة تداولية، فهو فعل كلامي يحمل قوّة إنجازية تحدّدها إرادة المتكلّم وقصده، وهي إرادة متعلّقة بطلب إيقاع المأمور[4]. فيعرّفه "الشيرازي" بأنّه: « قول يستدعي الآمر به الفعل ممن هو دونه»[5]. في إشارة إلى وضعية المتكلّم بالنّسبة للمخاطب فهو يحمل صيغة الطلب أو كلّ« لفظ دالّ على طلب الفعل بالوضع على وجه الاستعلاء»[6].

[1] ابن منظور، لسان العرب، مجلد 11،ص 26.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص85.

[3] بطرس البستاني، محيط المحيط، مطابع تيبو، بيروت، لبنان، دط، 1987م، ص16.

[4] ينظر : مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص105.

[5] أبو إسحاق الشيرازي، اللّمع في أصول الفقه، تح: محي الدّين مستور، دار الكتب الطيّب، دمشق، بيروت، ط1، 1995م، ص45.

[6] عيدة ناغش، صيّغ الأمر في الحديث النّبوي، دراسة تداولية، مجلّة جسور المعرفة، العدد10، جوان 2017م، ص391.

وهناك من أضاف شروط لتحقّقه بإلزامية القيام به فهو عندهم «طلب الفعل على وجه الاستعلاء مع الإيجاب والإلزام»[1]. ويلاحظ انّ جميع التّعريفات تقتضي الاستعلاء عدا ما ذكره ابن فارس فهو يقصي شرط الاستعلاء قائلا: «الأمر عند العرب، ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصيا»[2].

نجد أنّ التّعريف الاصطلاحي راعى الكثير من العوامل الخارجية خاصّة تلك المتعلّقة بالمتكلّم كمكانته بالنّسبة للمخاطب وقصديّته ورغبته في تحقّق الفعل وإنجازه وأخرى متعلّقة بالمخاطب كالإلزام بإنجاز الفعل، فلم تهمل مفاهيم الثرات العربي جل العوامل المتعلّقة بتحقّق الأمر من الصيغة النّحوية إلى تحقّقه فعلا في الواقع.

2- معاني الأمر: ناب في الدّراسات المعاصرة عن إرادة المتكلّم مصطلح "القصديّة"*، وذلك بالاعتماد على القرائن اللّفظية أو المعنوية أو الحالية التي تهدي إلى تلك المقاصد وتدلّ عليها[3].

وافتتح ابن فارس كلامه عن الأغراض التي يؤدّيها فعل الأمر، بقوله: «فأمّا المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فأن يكون أمرا، والمعنى مسألة، نحو قولنا: "اللّهم اغفرلي"، ويكون أمرا، والمعنى وعيد، نحو قوله تعالى:﴿ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾[4]»[5] ،لتخلص الدّراسة أنّ الأساليب الإنشائية الطّلبية تنبثق عنها معان مسترسلة وعلى رأسها الأمر، كونه أكثر الأفعال الكلامية إرادة للإنجاز والوقوع[6].

---

[1] عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2003م، ص150.

[2] ابن فارس، الصاحبي،ص 190.

*القصدية: جاء هذا المصطلح نتيجة لمفهوم ووظائف التداولية، وهو يهتم بدراسة اللّغة التي يستعملها المتكلّم أثناء العمليّة التواصلية، بالإضافة إلى اهتمامه بعوامل المَقام المؤثّرة في اختيار المتكلّمين لأدوات التّعبير المؤدّية لمقاصدهم دون غيرها من الأدوات الأخرى. أنظر: جون براون وجون سيرل، تحليل الخطاب، تر: محمد الزليطي، و منير التريكي، دط، السعودية، 1997م، ص56.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص148.

[4] سورة النحل: الآية 55.

[5] ابن فارس، الصاحبي، ص190.

[6] ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة- دراسة نحوية تداولية-، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001م، ص 591.

1.2 تداولية أسلوب الأمر:

لأسلوب الأمر بعض المعاني التي يمكن أن يخرج إليها عن معنى الطّلب على جهة الاستعلاء، فله معان بلاغية كثيرة منها:[1] الدّعاء، النّصح، التمنّي، الالتماس، التّعجيز، الإباحة،التّسوية،الإهانة الخبر، التّسليم، التّخيير،التّسخير.

وهناك من تجاوز هذه الأنواع إلى أنواع أخرى لأنّ هذه التّصنيفات فيها بعض التّفاوت خاصّة بين القدامى والمحدثين وهذا ما نجده عند الهاشمي في تطبيقه للمعاني البلاغية للأمر فهي عنده:[2] الدّعاء،الالتماس،الإرشاد،التّهديد،التّعجيز،الإباحة،التّسوية،الإكرام،الإهانة،الدّوام،التمنّي، الاعتبار ،الإذن، التّكوين،التّخيير،التّأديب،التّعجّب.

إذ تعرف هذه المعاني وتحدّد وفق بعض المعايير تستفاد من صيّغ الكلام، وقرائن المقام وقصدية المتكلّم.

1. الدّعاء:

رغم أنّ الفعل يأتي بصيغة الأمر المباشر نحويا إلاّ أنّه يتضمّن معنى غير مباشر يرد في سياق التضرّع والاستغاثة، وينقلب فيه وضع المتكلّم فيسقط شرط الاستعلاء لأنّه يكون من متكلّم أدنى من مخاطب أعلى منه درجة، وأشهرها في الثرات الإسلامي من العبد إلى ربّه[3]، قال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام ﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي

[1] ينظر: عبده عبد العزيز قليقة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط3، 1992م، ص152.

[2] ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص ص49، 50.

[3] ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص77.

بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، وهذا الكلام شاهد على الفعل(أوزعني) الذي يحمل معنى الدّعاء والنّداء المتأدّب إلى الرّب سبحانه.

2. الإباحة:

تتعلّق بالمقام الذي يكون فيه المتلقّي متوهّمًا بأنّ الشيء محظور عليه أو يمنع عليه فعله فيأتي في سياق الأمر ليجيز له إنجازه، ويتضمّن فعل الأمر النّقل من حالة الحظر إلى حالة الإباحة[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾[3].

3. التمنّي:

غالبا ما يسند فيه الأمر ويتوجّه به إلى مخاطب وهمي أو متخيّل يحمل فيه خطاب المتكلّم ضمنيا طلبًا لا طمعًا في إنجازه وتحقّقه في أرض الواقع[4]، مثل قولنا:"عد بي يا زمن إلى الوراء"، فالمعنى المباشر أمر"عُد"، إلاّ انّه يتضمّن معنى غير مباشر يتمثّل في طلب يستحيل تنفيذه.

4. التّسخير:

يخرج الأمر إلى هذا المعنى عندما يكون فيه المتكلّم في مقام يتمتّع فيه بالسّلطة والقدرة المطلقة على المخاطب، فينجز الأمر بشكل خارج عن قدرته فينقاد إلى فعله مكرها ومجبرا فلا مجال فيه أن يعصيَ الآمر[5]، نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[6].

---

[1] سورة النمل:الآية 19.

[2] ينظر : عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص79.

[3] سورة البقرة: الآية 187.

[4] ينظر: عبده عبد العزيز قليقة، البلاغة الإصلاحية،ص 153.

[5] ينظر: عيسى علي العاكوب، علي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية المعاني- البيان- البديع،الجامعة المفتوحة،الإسكندرية، مصر، 1993م، ص254.

[6] سورة البقرة: الآية 65.

5. التّهديد:

يؤدّي الأمر معنى التّخويف والتّحذير من العقوبة حينما يكون فيه المتكلّم في مقام الغضب وعدم الرّضا على المأمور أو المخاطَب، لقيامه بفعل أدّى إلى هذه الوضعية[1]، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلُوٓاْ لِلَّهِ أَندَادٗا لِّيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِۦۗ قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾[2].

6. التّعجيز:

يتضمّن الأمر معنى التّعجيز بصورة غير مباشرة في مقام يتحدّى فيه المتكلّم مخاطبه لإظهار عجزه والتذكير بأنّه لا مجال لإنجاز هذا الأمر مهما كانت المحاولة أو إنكار عناده ومكابرته في إنجاز الفعل أو تكرار المحاولة[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[4].

7. النّصح والإرشاد:

يكون مقام الاستعلاء هنا في الفكر والتّجربة والعلم التي يتمتّع بها المتكلّم فيسوقها للمخاطب على صيغة أفعال أمر وأوامر، بأسلوب مباشر أو غير مباشر، إلاّ أنّ درجة الالزام التي يشتمل عليها الأمر المباشر تكون أقلّ حدّة في مقام النّصح، فيتّضح في معانيها عدم إلزام المأمور بها[5]، نحو قوله

[1] ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني،ص ص 80، 81.

[2] سورة إبراهيم: الآية 30.

[3] ينظر: عبده عبد العزيز قليقة، البلاغة الإصلاحية،ص 154.

[4] سورة البقرة:الآية 23.

[5] ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص78.

تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾[1].

2) الاستفهام:

1- مفهوم الاستفهام:

أ) الاستفهام لغة:

جاء في لسان لعرب حول مادّة (فهم): «فهمتُ الشيء عقلتُهُ وعرَفتُهُ...واستفهَمهُ: سألَهُ أن يُفهِمَهُ وفهِمَهُ فَهْمًا وفَهَمًا وفَهَامةً: علِمَهُ... وهو معرفتُك الشيء بالقلب»[2].

فالأصل في كلمة الفهم هو المعرفة والعلم بالشّيء، لكن الزيادة في الوزن"استفعَلَ" فهي للدّلالة على «طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل»[3] فاجتمع في الكلمة الطلب والعلم فكان الاستفهام طلب المعرفة كما في الأوزان الأخرى استسقى طلب السّقيا واستعان طلب العون.

ب) الاستفهام اصطلاحا:

يجدر الإشارة إلى أنّ الاستفهام قضية مشتركة بين عدّة ميادين كالبلاغة والنّحو، فلذا قد نجد بعض الاختلافات في المفهموم لاختلاف وجهات النّظر، فمنهم من ركّز على الأدوات، ومنهم من ركّز على المعاني والمقاصد التي صارت فيما بعد مباحثا تداولية.

[1] سورة البقرة:الآية 282.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ص 459.

[3] ابن فارس، الصاحبي، ص181.

فقد عرّفه بعضهم أنّه «استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل هو طلب حصول صورة الشّيء في الذهن»[1]. وعرّفه ابن الجوزية بأنّه: «الاستفهام عن شيء لم يتقدّم له به علم حتى يحصل له به علم»[2]. و ذكر ابن فارس في الصاحبي باصطلاح آخر بقوله: «الاستخبار، طلب خبر ماليس عن المستخبر، وهو الاستفهام»[3].

وقد ذهب بعض النحاة إلى التّركيز على التّركيب ذاته، فنجده عندهم«طلب الفهم بواسطة أدوات الاستفهام»[4]. إذ نلاحظ فرز قليل من الاختلاف بين التّعاريف وذلك راجع إلى زاوية النّظر التي طُرق منها الاستفهام فالنحاة اهتمّوا بتركيب اللّغة وأدواتها، والبلاغيون كانوا أكثر حرصا على معاني الاستفهام وارتباطه بقصدية القائل والعوامل الخارجية للمتلقّي.

وعليه نتجت أصناف من الاستفهام وأدوات مختلفة، فكان الاستفهام الحقيقي الذي قال عنه ابن هشام: «قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد ثمانية معانٍ، »[5]، فقد يخرج عن عبارة الاستفهام مقاصد أخرى غير طلب المعرفة مثل التّسوية والإنكار، كما أورد البلاغيّون في كتبهم ومباحثهم في أبواب الأساليب وعلم المعاني، فعند الخروج من معنى الاستفهام يسمّى: «الإستفهام مجازيا لإفادة معاني أخرى»[6].

2- أدوات الاستفهام:

[1] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص18.

[2] ابن قيّم الجوزية، بدائع الفؤاد، تح: علي بن محمد عمران، دار علم الفؤاد، دط، دت،ص158.

[3] ابن فارس، الصاحبي، ص 134.

[4] سميرة حيدا، من الأساليب العربية الاستفهام وأدواته، مجلّة حوليات الثرات، العدد16، 2016م، ص56.

[5] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص56.

[6] سميرة حيدا،من الأساليب العربية الاستفهام وأدواته، ص56.

حصرها النحاة بين حرف واسم «أمّا الحروف فهي: "الهمزة، وأم، وهل"،وما عدا هذه الثلاثة فأسماء، وظروف، فالأسماء: " من وما، وكم، وكيف"، والظروف:" أين، وأنّى، ومتى، وأي، وحين، وأيّان"»[1]. وجمعها الهاشمي في "جواهر البلاغة" مجتمعة دون تقسيم وأدواته هي: «الهمزة، وهل، وما، من، متى،أيّان، كيف، أين، أنّى، كم،أي»[2]. حيث تستعمل كلّ أداة استفهام في غرض معيّن ومن أمثلة ذلك[3]:

1. الهمزة:

يطلب بالهمزة أحد الأمرين: تصوّرٌ أو تصديق، فالتّصوّر هو إدراك المفرد، نحو: أعليٌ مسافرٌ أم سعيدٌ؟، تعتقد أنّ السفر حصل من أحدهما ولكن تطلب تعيينه، والتّصديق هو إدراك وقوع نسبة تامّة بين شيئين أو عدم وقوعها، نحوأحَضُرَ الأمير؟، تستفهم عن ثبوت النّسبة ونفيها، والجواب: نعم أو لا.

2. هل:

يطلب بها التّصديق فقط، أي معرفة وقوع النّسبة أو عدم وقوعها لا غير، نحو: هل جاء الأمير؟

والجواب: نعم أو لا.

3. ما ومن:

ما: موضوعة للاستفهام من غير العقلاء، ويطلب بها مثلا إيضاح الاسم، نحو: ما العسجدُ؟ فيقال في الجواب: إنّه ذهبٌ.

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: بركات يوسف، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص267.

[2] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص55.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 55، 56، 58، 59.

من: موضوعة للاستفهام، ويطلب بها تعيين العقلاء، كقولك: من شيّد الهرم الأكبر؟

4. متى و أيّان:

متى: موضوعة للاستفهام، ويطلب بها تعيين الزّمان سواء أكان ماضيا أو مستقبلا، نحو: متى نحظى بالاستقلال؟

أيّان: موضوعة للاستفهام، ويطلب بها تعيين الزّمان المستقبل خاصّة، نحو قوله تعالى:﴿ يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[1].

5. كيف و أين، أنّى وكم وأي:

- كيف: موضوعة للاستفهام، ويطلب ها تعيين الحال، نحو قوله تعالى:﴿ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ ﴾.[2]
- أين: للاستفهام، ويطلب بها تعيين المكان، نحو قوله تعالى:﴿ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾.[3]
- أنّى: للاستفهام، وتأتي بمعان كثيرة، فتكون بمعنى كيف، ومن أين، ومتى، نحو قولك: زُرني أنّى شئت.
- كم: للاستفهام، ويطلب بها تعيين عدد مبهم، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ ﴾.[4]

[1] سورة القيامة:الآية 6.

[2] سورة النساء: الآية 41.

[3] سورة الأنعام:الآية 22.

[4] سورة الكهف:الآية 19.

- أيّ: للاستفهام، ويطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر، نحو قوله تعالى:﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾[1]، ويسأل بها عن الزمان والمكان والحال والعدد وغيره على حسب ماتضاف إليه.

3- تداولية أسلوب الاستفهام:

وبنظرة تداولية قد يخرج الاستفهام عن المراد منه وهو طلب الإفهام ليصبح «استفهاما مقاميّا، يفهم من سياق الكلام... لايريد فيه المتكلّم الفهم لنفسه، وإنّما يريد به تفهيم المخاطب أو السّامع...كقولنا: أتضربُ أخاك؟ يحتاج المخاطب لفهم غرض المُخاطِب وقصده إلى المقام»[2]. ليصير للاستفهام أغراض تراعي المقام والمتلقّي ولا تكتفي بمتطلّب الفهم لدى القائل، « وقد أشار القزويني إلى هذه الأغراض في كتابه"التّلخيص في علوم البلاغة»[3]، فمنها ما ذكره الدّارسون ومن أهمّها:[4] الأمر، النّهي، التّسوية،النّفي، الإنكار، التّشويق، الاستئناس، التّقرير، التّهويل، الاستبعاد، التّعظيم، التّحقير، التعجّب، التهكّم، الوعيد والتّهديد، الاستبطاء، التّنبيه على الخطأ والتّنبيه على الباطل، والتّنبيه على ضلال الطّريق، التّكثير.

هذه أهمّ الأنواع التي وردت في بعض المصادر البلاغية والتداولية التي تظهر البعد التداولي الكثيف للاستفهام الذي يقبل التّطويع لخدمة الآفاق الخارجية كالمقام والمتلقّي، وتلبية الأبعاد الذّاتية للمتكلّم، مع اختلاف المعاني والمعايير التي تحمل تارة معنى الطّلب وتارة تخلو منه.

1. التعجّب:

[1] سورة مريم: الآية 73.

[2] خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحى التداولي في التراث اللّغوي، ص ص 144، 145.

[3] المرجع نفسه، ص145.

[4] ينظر : أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص ص60، 61.

يخرج هنا الاستفهام إلى التعجّب في المقام الذي يكون فيه المتكلّم يجهل سبب الشّيء الذي يستفهم عنه، أوتعود غيره من قبل السّامع فيثير دهشة وانفعال المتكلّم، فيتعجّب ضمنيا عن طريق الاستفهام طلبا لمعرفة الأسباب مع نفسية تحمل الاستغراب والدّهشة، زيادة على الجهل الذي تسبّب فيه المخاطب، الذي كسر وضعا معيّنا بين الطّرفين ودخل مقاما جديدا[1]، نحو وقوله تعالى: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾[2].

2. الإنكار:

يخرج الاستفهام إلى هذا المعنى في مقام الرّفض وعدم الرّضى الذي تمتلئ به نفس المتكلّم على فعل المخاطب، فيتضمّن الاستفهام معنى الإنكار لتوجيه السّامع إلى الكفّ على هذا الفعل، أو تذكيره بعواقبه، فيتشارك مع مختلف العوامل الخارجية مثل إيماءات الوجه لتحديد قصديّة الكلام، رغم أنّ التّركيب اللّغوي يأتي في صيغة الاستفهام[3]، نحو قوله تعالى:﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[4].

3. التّقرير:

يتضمّن الاستفهام معنى غير مباشر، يتبيّن من خلاله ريبا وشكا في نفسيّة المتكلّم يحمل من خلاله المخاطب على الإقرار بشيء يعلمه وهو يختلف عن طلب المعرفة بشيء يُجهل كون المخاطب في هذا المقام يعلم بالشيء لكنّه يفتقد اليقين الذي يتحقّق من خلال الاستفهام الذي يدفع به المخاطب إلى إقرار الحقيقة الثابتة[5]، نحو قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾[6].

---

[1] ينظر:لأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية،ص114.

[2] سورة الفرقان:الآية 7.

[3] ينظر : عبده عبد العزيز قليقة، البلاغة الاصطلاحية، ص ص174، 175.

[4] سورة الأنعام:الآية 40.

[5]ينظر : عيسى علي العاكوب،علي سعد الشتيوي،الكافي في علوم اللّغة العربية، ص276.

[6] سورة الشرح:الآية 1.

4. التّشويق:

يلجأ المتكلّم إلى جملة من الاستراتيجيّات لاستقطاب انتباه السّامع، فيوظّف الاستفهام كأسلوب مباشر لكنّه يحمل قصديّة التّشويق كمعنى خفي فيثير فيه الحيرة والتّساؤل ممّا يضمن استمرارية في الاهتمام بالموضوع وفتح تخيّلاته وزيادة انتباهه، بما يحقّق رغبة المتكلّم في طرح المزيد من الأفكار والتّحكّم في الخطاب وتوجيهه[1]، ومثال ذلك قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[2].

5. النّفي:

يكون النّفي في الأسلوب الخبري مباشرا باستخدام أدوات النّفي إلاّ أنّه قد يرد بطريقة غير مباشرة بصيغة الاستفهام، فيستعمله المتكلّم لطلب إفراغ ذهن المخاطب من الحكم الإيجابي للشّيء والاكتفاء بالحقيقة السلبية للموضوع وهي حقيقة مناقضة للاثبات، فيوجّه المخاطب من خلال قصدية الخطاب نحو الهدف الذي يبتغيه ليقرّب نفسية السامع[3]، نحو قوله تعالى﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[4].

6. الأمر:

قد يضمّن المتكلّم استفهامه من الأمر بشكل غير مباشر ليكوّن خطابه أقلّ حدّة في توجيه الطّلب للمخاطب لكون المقام يستدعي التلطّف فهو يراعي نفسيّة السّامع لاعتقاده أنّ أسلوب

[1] ينظر: الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، ص117.

[2] سورة الصف:الآية 10.

[3] ينظر : عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص96.

[4] سورة الرحمن: الآية 60.

الاستفهام يوصل رسالته ويجعل طلبه أقرب للتّحقّق كونه يلغي استعلاء مقام المتكلّم على المخاطب[1]، نحو قوله تعالى:﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[2].

7. التّهديد:

هو المعاني الضمنيّة التي يخرج إليها الاستفهام، فهي أحد أساليب الخطاب التي يذكّر بها المتكلّم سامعه بعاقبة فعله، كونه غير راض على فعل بدر منه إلاّ أنّ المخاطب قد لا يعلم سوءة فعله ولا ينزجر عنها إلاّ بمعرفة هذه العاقبة المشينة[3]،نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[4].

وخلاصة القول أنّ العرب قسّموا الكلام إلى خبر وإنشاء، فالخبر هو الذي يحتمل الصّدق والكذب، أمّا الإنشاء فهو الذي لايحتمل الصّدق والكذب، ومدلوله يتحقّق بمجرّد التلفّظ به، ويندرج ضمن هذه الأساليب الأمر والاستفهام بحيث خروجهما من المعنى الأصلي إلى معاني أخرى يقتضيها السياق، وبالتالي فإنّ أساليب الخبر والإنشاء تمثّل مظهرا من مظاهر التداولية بالمفهوم الحديث كونها تعدّ المكافئ المعرفي لنظرية أفعال الكلام.

[1] ينظر: عيسى علي العاكوب، علي سعد الشتيوي،الكافي في علوم البلاغة، ص271.

[2] سورة المائدة: الآية 91.

[3] ينظر:عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص105.

[4] سورة فصلت:الآية 40.

خـــاتـــمـة

بعد الوقوف على أهمّ ما يتعلّق بالدّرس اللّساني ومفهومه في التراث العربي آن لي أن أعرض أهمّ النتائج المتوصّل إليها، وهي كالآتي:

- التداولية علم يهتم بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال.
- تهتم التداولية بالسياق والمعنى، وتبحث في العلاقة بين مستعمليها بما تعتريه هذه العلاقة من مقاصد المتكلّم ومهارة المتلقّي.
- يعود الفضل في نشأة التداولية إلى تيّار الفلسفة التّحليليّة لأنّها الينبوع المعرفي التي نشأت في أحضانها نظرية أفعال الكلام.
- عرفت التداولية تداخلا وترابطا مع الحقول المعرفية الأخرى، ومن أهمّ هذه الحقول: علم الدلالة وتحليل الخطاب.
- تتضمن التداولية أربعة محاور كبرى هي: الإشاريات، متضمّنات القول، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.
- تمثّل نظرية الأفعال الكلامية أهمّ مفهوم تداولي، ويعود الفضل في إرساء قواعده إلى الفيلسوف الإنجليزي" أوستن" وتلميذه" سيرل".
- قسّم الكلام عند العلماء العرب إلى قسمين: خبر وإنشاء، بحيث يندرج الأمر والاستفهام ضمن الأساليب الإنشائية.
- خروج الأمر والاستفهام من المعنى الأصلي إلى معانٍ أخرى يقتضيها السياق.
- كما يمكن القول أنّ ظاهرتي الخبر والإنشاء(الأمر والاستفهام) في الدّراسات العربية القديمة تعدّ المكافئ المعرفي لأفعال الكلام في الدّراسات اللّسانية التداولية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (رواية حفص، عن عاصم).

قـــــائـــــمة المصادروالمراجع

1. ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: بركات يوسف، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

2. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

3. ابن فارس،مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، ج2، دط، 1979م.

4. ابن قيّم الجوزية، بدائع الفؤاد، تح: علي بن محمد عمران، دار علم الفؤاد، دط، دت.

5. ابن منظور،لسان العرب،أدب الحوزة، إيران، دط، مجلد 11، 1405هـ.

6. ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

7. ابن هشام النّحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م .

8. ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 2008م.

9. أبو إسحاق الشيرازي، اللّمع في أصول الفقه، تح: محي الدّين مستور، دار الكتب الطيّب، دمشق، بيروت، ط1، 1995م.

10. أبو القاسم الزمخشري،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 1998م.

11. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1971م.

12. آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ترجمة: سيف الدين محمد شيباني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

13. باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسّكاكي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014م.

14. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار دار العلم للملايين، القاهرة، مصر، ج1، 1956م،ط1.

15. جورج يول، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الرباط، المغرب، ط1، 2010م.

16. جون براون وجون سيرل، تحليل الخطاب، تر: محمد الزليطي، و منير التريكي، دط، السعودية، 1997م.

17. حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2014م.

18. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة- دراسة نحوية تداولية-، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001م.

19. خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحنى التداولي في الثرات اللّغوي، الأمر والاستفهام نموذجين، عالم الكتب الحديث للنّشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2016م.

20. خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس اللّغوي القديم، بيت الحكمة للنّشر والتوزيع،العلمة، الجزائر، ط1، 2009م.

21. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية،بروت، لبنان، ط1، ج1،ج4.

22. السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

23. عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، ج1، 1996م.

24. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

25. عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2003م.

26. عبده عبد العزيز قليقة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط3، 1992م.

27. العياشي أدراري، الاستلزام الحواري في التداول اللّساني، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2011م.

28. عيسى علي العاكوب، علي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية المعاني- البيان- البديع،الجامعة المفتوحة،الإسكندرية، مصر، 1993م.

29. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مردز الإنمار القومي، الرباط، المغرب، دط، 1986م.

30. فيليب بلاتشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007م.

31. كاترين كيربرات أوركيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008م.

32. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008م.

33. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2002م.

34. محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللّغة، دار النهضة العربية للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، دط، 1980م.

35. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في الثرات اللّساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

36. نعمان بوقرة،المدارس اللّسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،دط، 2003م.

- **المجلاّت:**

1. سميرة حيدا، من الأساليب العربي الاستفهام وأدواته، مجلّة حوليات الثرات، العدد16، 2016م.

2. عيدة ناغش، صيّغ الأمر في الحديث النّبوي، دراسة تداولية، مجلّة جسور المعرفة، العدد10، جوان 2017م.

فهرس الموضوعات

المـــــــوضـــــــوعـــــــات **الصـفحات**

الإهـــــــــــداء.

كلـــمـة شـكر.

مقـــدّمـــــــة..... **أ.ج**

الفصل الأوّل: ماهية التداولية..... **27-05**

أوّلا- مفهوم التداولية..... 09-06

أ- **التداولية لغة**..... 07-06

ب- التداولية اصطلاحا..... 09-07

ثانيا- نشأة التداولية..... 11-10

ثالثا- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى..... 14-12

1- علاقة التداولية باللّسانيات..... 12

2- علاقة التداولية بعلم الدلالة..... 12

3- علاقة التداولية بالنّحو الوظيفي..... 12

4- علاقة التداولية بعلم اللّغة النّفسي..... 13

5- علاقة التداولية بتحليل الخطاب..... 13

6- علاقة التداولية باللّسانيات الاجتماعية..... 13

7- علاقة التداولية باللّسانيات التعليمية..... 14-13

رابعا- المحاور الكبرى للتداولية..... 27-14

1) الإشاريات..... 16-14

2) متضمّنات القول..... 17-16

3)الاستلزام الحواري..... 21-18

4) الأفعال الكلامية..... 27-21

الفصل الثاني: تداولية الأمروالاستفهام بين التراث العربي والجهود التداولية الحديثة **51-28**

أوّلا- مفهوم الكلام..... 32-29

أ- **الكلام لغة**..... 29

ب- **الكلام اصطلاحا**..... 32-29

ثانيا- مفهوم الخبر والإنشاء..... 38-32

1) **مفهوم الخبر**:..... 35-32

أ- **الخبر لغة**..... 33-32

ب- **الخبر اصطلاحا**..... 36-33

2) **مفهوم الإنشاء**:..... 38-36

أ- **الإنشاء لغة**..... 36

ب- **الإنشاء اصطلاحا**..... 38-36

ثالثا- تداولية الأمر والاستفهام..... 51-38

1) **الأمر**:..... 44-38

1- **مفهوم الأمر**..... 40-38

2- **معاني الأمر**..... 44-40

1.2 **تداولية أسلوب الأمر**..... 44-40

2) **الاستفهام**:..... 51-44

1- **مفهوم الاستفهام**..... 45-44

2- **أدوات الاستفهام**..... 48-45

3- تداولية أسلوب استفهام..... 51-48

خـــــاتمة..... 53-52

قائمة المصادر والمراجع..... 58-54

فهرس الموضوعات..... 62-59